مسؤول: سكان بغداد قرابة سبعة ملايين نسمة

بغداد/ المدى

اشارت نتائج أولية لتعداد المباني والمنشآت والأسر لعام ٢٠٠٩ ضمن مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في بغداد، الى ان عدد سكان بغداد بلغ ستة ملايين و٧٠٢ (ألف) و ٥٣٨ نسمة.

ويقول محمد الشمري، النائب الإداري الأول لمحافظ بغداد إن هذا الرقم لم يأت مفاجئاً تماما بالنسبة للمسؤولين عن العاصمة، مشيراً الى ان لجنة متخصصة تم تشكيلها أشرفت على عملية التعداد بشكل يضمن دقة النتائج إلى حد بعيد ويجعلها مرجعاً على صعيد التخطيط للمستقبل.

وذكر الشمري إنه تم إدخال أكثر من ٥٠ ألف عدّاد في دورات تدريبية متخصصة، ما ساهم في جعل النتائج دقيقة، كما أكد أن الصورة التي طرحها التعداد ستساعد المسؤولين في رسم المستقبل بشكل أفضل.

من جهته يؤكد رئيس لجنة التخطيط الستراتيجي في حكومة بغداد المحلية محمد الربيعي، ان للتعداد أهمية قصوى في تحقيق التنمية في مختلف المجالات لأنه يوفر قاعدة بيانات تساعد القائمين على التخطيط في وضع الخطط المناسبة، مشيرا الى إن للتعداد أهمية سياسية، إذ يمكن عن طريقه تحديد عدد الناخبين هذا إضافة إلى أهمية التعداد في مجالات أخرى تنموية.

وكانت وزارة التخطيط أعلنت مراراً استعدادها لإجراء التعداد العام للسكان الذي تأجل أكثر من مرة بسبب خلافات سياسية. وكان التعداد الأول تقرر في عام ٢٠٠٧، ثم ما لبث أن تأجل بسبب الأوضاع الأمنية إلى تشرين الأول من عام ٢٠٠٩، ليتأجل مرة أخرى بسبب قضايا سياسية.

وآخر إحصاء اجري في العراق كان في عام ١٩٩٧ وشمل كافة مناطق العراق عدا إقليم كردستان، وكان عدد السكان حسب هذا التعداد نحو ١٩ مليون نسمة.

ويؤكد الربيعي في حديث لإذاعة العراق الحر إن عدد سكان بغداد الذي كشف عنه التعداد، يثير القلق في الواقع لأن البنى التحتية في بغداد قديمة، وبالكاد تكفي لتغطية احتياجات أربعة ملايين نسمة، هذا إضافة إلى ما تعرضت له هذه البنى من دمار على مدى السنوات المنصرمة، ومن هنا تلكؤ الخدمات.

إعلان نتائج

وكان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق، رئيس لجنة التعداد العام للسكان والمساكن في العاصمة اعلن خلال احتفالية اعلان النتائج التي اقيمت في مبنى المحافظة بحضور وزير التخطيط علي الشكري وعدد من المدراء العامين في الوزارة، ان عدد السكان في العاصمة بغداد بلغ ٦٧٠٢٥٣٨ فرداً، مضيفا ان عدد المباني بلغ ١١٦٣٣٨٦ بناية، وعدد المباني التقليدية والتي تشمل دوراً وعمارات بلغت ٩٥٧١٩١ مبنى، فيما بلغ عدد المباني الهامشية (صريفة، كوخ، خيمة، بيت شعر، كرفان) بلغت ٩١١٨٧١٠ مبنى، مشيرا الى ان عدد المساكن بلغ ١ ٦٤٠١٧٥ مسكنا، وشكلت المساكن التي تقطنها اسرة واحدة نسبة ٨٤,٦٪ واوضح المحافظ ان المنشآت والمراكز التجارية والمباني تحت التشييد والمباني الاخرى فقد بلغ عددها ١٩١١٨٧ مبنى.

وتابع ان عدد متوسط حجم الاسر بلغ ٦,٥ ونسبة الاسر التي ترأسها نساء بلغت ٩,١٨، وعدد الحائزين الزراعيين بلغ ٥٣٠٧٣، وعدد المنشآت بلغ ٣١٦٤٢٦ ، لافتا الى ان عدد الفنادق بلغ ٣٥٣ فندقا.

واضاف:

"ضمن استعداداتنا لاحصاء السكان والمساكن في المحافظة قمنا بالعديد من الاجراءات تمثلت بتدريب نحو ٥٠ الف عداد حول كيفية اجراء التعداد السكاني، مبينا ان سبب تأخر التعداد يرجع الى الاوضاع السياسية رغم حاجة مؤسسات الدولة لها".

من جهته قال وزير التخطيط علي الشكري، ان اعلان النتائج الاولى لتعداد المباني والمنشآت والاسر في العراق لعام ٢٠٠٩ يشكل ركناً اساسياً من النظام الاحصائي ومتطلباً مهماً لعملية البناء الوطني والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، مبيناً انه تم اعتماد مايعرف بالتقدير السريع (quick count) للسكان للاستفادة منها للاغراض التخطيطية والتنموية لحين تنفيذ مرحلة عد السكان .

سكان العالم

تتوقع الأمم المتحدة أن يتجاوز عدد سكان الكرة الأرضية سبعة مليارات نسمة بحلول نهاية هذا الشهر.

المنظمة الدولية لاحظت أن هناك زيادة سكانية كبيرة وملحوظة في كل مكان في العالم ومن أسبابها تطور العناية الصحية.

رقم سبعة مليارات نسمة سيتم الإعلان عن بلوغه في نهاية تشرين الأول الجاري وسترافقه سلسلة من الاحتفالات والندوات والمهرجانات.

يذكر أن رقم ستة مليارات نسمة سجل في عام ١٩٩٨.

هذا ويشير مراقبون إلى أن هذه الزيادة السكانية في العالم تتراوح بين منطقة وأخرى فالأوربيون مثلا يتناقصون بشكل عام رغم تطور العناية الصحية لديهم والسبب هو أنهم لا يهتمون بالإنجاب مثل سكان قارات أخرى مثل آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية.

والآن أين موقع العراق في كل هذا وما عدد سكانه حاليا وما سيكون العدد بعد عشر سنوات وما هي أهم التحديات التي تواجهه بسبب الزيادة السكانية المطردة؟

تساؤلات عراقية

شارف سكان العالم على بلوغ عتبة السبعة مليارات نسمة، وهو رقم يثير الكثير من المخاوف لدى المراقبين ومراكز البحث العلمي، بسبب ما يرون انها ضغوط جدية تتعرض لها الموارد الطبيعية، محذرين من ان العالم قد يتحول الى علبة سردين يتزاحم بداخلها البشر على المتاح من الموارد، وسيأتي عليها يوم لا تستوعب فيه المزيد من المواليد.

يأتي ذلك في وقت تجاوز فيه عدد العراق (٣٢) مليون نسمة طبقا لارقام وزارة التخطيط التي تتوقع يرتفع هذا العدد الى (٤٠) مليونا بنهاية العقد الحالي كما يشير المتحدث باسم الوزارة عبدالزهرة الهنداوي.

الجدير بالذكر ان العراق اجرى اول احصاء لسكانه عام ١٩٢٧ حيث بلغ العدد وقتها ثلاثة ملايين نسمة ما يعني ان عدد العراقيين قد تضاعف اكثر من عشر مرات خلال اقل من قرن ،وتطرح هذه الزيادة المضطردة في عدد السكان تحديات كبيرة امام صانع القرار الاقتصادي في العراق ..الهنداوي مرة اخرى.

وعلى عكس الكثير من دول العالم فان السياسة العامة للدولة العراقية كانت تقدم الى وقت قريب الكثير من التسهيلات لتشجيع زيادة الانجاب، و ترتب عليه ان يكون معدل النمو السنوي للسكان في العراق من اعلى معدلات النمو في العالم كما يقول استاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية د.عبدالرحيم المشهداني،الذي يدعو الى حملة توعية وارشاد كبيرة لتقليل معدل الانجاب في المجتمع العراقي.

ويقول المشهداني ان استمرار الزيادة السكانية في العراق بمعدلها الحالي، بدأ يطرح مشكلات جدية على خطط التنمية الوطنية مشيرا الى ان ما يعانيه سكان العراق اليوم من نقص حاد بالخدمات العامة قد يجد حلولا ناجعة في السنوات القليلة المقبلة.

ديالى تعلن المباشرة بتنفيذ المشروع الوطني للتغذية المدرسية

السومرية نيوز/ ديالى

أعلنت إدارة محافظة ديالى، الخميس، عن المباشرة بتنفيذ المشروع الوطني للتغذية المدرسية بالتعاون مع منظمة التغذية العالمية، مؤكدة شمول ثلاثة وحدات إدارية بالمشروع.

وقال المتحدث الإعلامي باسم محافظ ديالى تراث العزاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "إدارة المحافظة وبالتعاون والتنسيق مع مديرية تربية المحافظة ومنظمة التغذية العالمية بدأت بتنفيذ المشروع الوطني للتغذية المدرسية"، مؤكدا "شمول مدارس قضاء بلدروز شرق بعقوبة وناحيتي قره تبه وجبارة شمال بعقوبة كمرحلة أولى للمشروع".

وأضاف العزاوي أن "البرنامج يتضمن توزيع ١٠٠ غرام من البسكويت يومياً لكل تلميذ في المدارس المشمولة"، مبيناً أن "حصة مدارس قضاء بلدروز بلغت أكثر من ٥٨ ألف طن من البسكويت شهرياً فيما بلغت حصة مدارس ناحيتي قره تبه وجبارة ١٨ ألف طن".

ولفت العزاوي إلى أن "اختيار الوحدات الإدارية الثلاث المشمولة ببرنامج التغذية المدرسية جاء اعتماداً على تقرير رسمي مقدم من قبل وزارة التخطيط باعتبارها المناطق الأكثر فقراً قياساً ببقية مناطق المحافظة".

وتعاني الكثير من مناطق محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، من ارتفاع كبير في نسب الفقر الأمر الذي أثر كثيراً على نفسيات الطلبة الصغار ومنعهم من مواصلة الدراسة ودفع بهم إلى اللجوء للعمل في مهن خطرة من أجل توفير لقمة العيش.

وزير العمل يحمّل الحكومة والداخلية مسؤولية دخول العمالة الأجنبية إلى البلاد

بغداد/ المدى

حمل وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي، الخميس، الحكومة العراقية ووزارة الداخلية مسؤولية دخول العمالة الأجنبية إلى العراق، مؤكدا أن الأمر غير شرعي ولم يخضع للمعايير الدولية.

وقال الربيعي في بيان صدر امس على هامش لقائه رئيس مجلس الأمناء لتجمع العراق ٢٠٢٠ علي العنبوري، تلقت المدى "نسخة منه، إن "دخول العمالة الأجنبية إلى العراق غير خاضع إلى المعايير الدولية"، محملا "الحكومة العراقية ومديرية الإقامة التابعة لوزارة الداخلية مسؤولية الدخول غير الشرعي للعراق".

وأضاف البيان أن "القوانين العراقية النافذة لا تسمح بدخول العمالة الأجنبية"، مؤكدا أن "هناك إجراءات للحد من هذه العمالة".

وتعمل وزارة العمل وفق قانون ٧١ لسنة١٩٨٧، الذي ينظم العمل ويجيز استقدام العمالة الأجنبية المهنية الفنية، بشرط أن تكون لديها مؤهلات لا تتوفر لدى العامل العراقي، وبالتالي يمنع القانون استقدام الأيدي العاملة غير الفنية.

ولا تزال ظاهرة العمالة الأجنبية في البلاد تشكل قلقاً كبيراً للسلطات العراقية، ففي الوقت الذي تدعو فيه أطراف حكومية وغير حكومية عدة إلى إيقاف جلب العمال الأجانب لأن وجودهم في البلاد يزيد من حجم البطالة المنتشرة فيه، تستغل الشركات والمكاتب الأهلية الظروف المرتبكة التي يشهدها البلد لإدخالهم من دون أي موافقات من الجهات المعنية لقبولهم العمل بأجور بسيطة مقارنة بما يطلبه العمال العراقيون ممن يعملون في المجال نفسه.

ويشير متخصصون إلى أن هذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة أصبحت لها انعكاسات كثيرة على أمن العراق من جانب وتسببت في زيادة أعداد العاطلين من الجانب الآخر.

وأعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في أيلول الماضي، أن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات التابعة لدائرة العمل من بين الخريجين ابتداء من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٩ بلغ مليون و ٥٠٠ ألف، أما نسبة البطالة عموما فقد بلغت في آخر إحصائية أعلن عنها العام الجاري هي ١٨ ٪. يشار إلى أن بعض المحال والمطاعم والفنادق والمنازل السكنية قد شهدت إقبالاً على تشغيل العمال الأجانب بدلا عن العراقيين بسبب ازدياد الساعات التي يعملون بها ورخص اجورهم.

يذكر أن العراق يعاني من بطالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل أو في صفوف الخريجين الجامعيين، خصوصاً بعد دخول عدد كبير من الأيدي العاملة الأجنبية إلى البلاد، ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء لا تعبر بالضرورة عن الواقع.

الحكومة توافق على قانون الجامعات الأهلية وتخول الأديب تعليق الدراسات

بغداد/ متابعة المدى

أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية، الخميس، عن موافقة مجلس الوزراء على احالة قانون الجامعات والكليات الاهلية وإحالته إلى مجلس النواب، مبينا ان من صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي تعليق الدراسات الاهلية في حال مخالفتها الشروط للاستمرار بالدراسة.

وقال علي الدباغ في بيان تلقت المدى "نسخة منه إن "جلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون الجامعات والكليات الأهلية وإحالته إلى مجلس النواب استنادا إلى أحكام المواد (٣٤/رابعاً و٦١/أولاً و٧٣/ثالثاً) من الدستور".

واشار الدباغ الى أن وزارة التعليم العالي ستشرف على الجامعات والكليات الاهلية وتحدد "المواصفات التي تؤسس بموجبها وتحدد تشكيلاتها وشروط هيئاتها العلمية والإدارية والأسس المتبعة في إدارة شؤونها مسترشدة بالتقاليد العلمية الجامعية المستقرة وتحديد نوع العلاقة بينها وبين الجهة المؤسسة لها والوزارة علمياً وتربوياً".

وأوضح الدباغ أن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد قدمت مسودة مشروع قانون الجامعات والكليات الأهلية وكذلك قدمت اللجنة المشكلة بالأمر الديواني رقم (٩٩) لسنة ٢٠٠٩ مشروع قانون تم توحيدهما من قبل مجلس شورى الدولة بناء على طلبه.

ولفت المتحدث باسم الحكومة الى انه "سيتم تشكيل مجلس مقره في مركز الوزارة يسمى بمجلس التعليم العالي وهو أعلى هيئة علمية وإدارية تقوم بالإشراف على التعليم الأهلي وتعدّ الشهادات التي تمنحها الجامعات أو الكليات الأهلية معادلة للشهادات التي تمنحها الجامعات الرسمية وفقاً لأحكام هذا القانون".

وأضاف الدباغ أن "الدراسة في الجامعة أو الكلية الأهلية تكون أولية صباحية أو مسائية أو كليهما ويشترط في المتقدم للدراسة في الجامعة أو الكلية الأهلية أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها المحددة في الاختصاصات المناظرة في الجامعات الرسمية وتكون مدة الدراسة فيها لا تقل عن أربع سنوات دراسية ويمنح المتخرج فيها شهادة جامعية أولية (بكالوريوس) في اختصاصه".

وتابع الدباغ أن " مبالغ الأجور الدراسية السنوية ستحددها ادارة الجامعة من رئيس الجامعة ومساعده وعمداء الكليات أو رؤساء الأقسام أو الفروع في الجامعة التي لا توجد فيها كليات ويشترط برئيس الجامعة أن يكون عراقياً حاصلاً على شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها وبمرتبة أستاذ ويعين بقرار من الوزير لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط".

وبيّن الدباغ أن لوزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية تعليق الدراسة في الجامعة أو الكلية الأهلية لعام دراسي أو أكثر إذا لم تتوفر فيها الشروط الواجبة لاستمرار الدراسة وله إنذارها في حالة ثبوت مخالفتها للشروط المطلوبة بإزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على (٩٠) يوماً من تاريخ التبليغ بالإنذار وله أيضاً غلق القسم أو الفرع العلمي في حالة عدم إزالة المخالفة أو في حالة ثبوت خرق جسيم للشروط المطلوبة وبدون إنذار ويشترط على الجامعات الأجنبية أن تكون فيها نسبة العاملين كإداريين من العراقيين لا تقل عن (٥١٪) وتحتوي على اختصاصات تحتاجها عملية التنمية في العراق".

وأكد الدباغ على أن "القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ستطبق في شأن كل حالة لم يرد فيها نص في هذا القانون حيث سيلغى قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ وتبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة لحين صدور ما يحل محلها أو يلغيها وعلى الكليات المؤسسة بموجب أحكامه تكييف أوضاعها بما ينسجم وأحكام هذا القانون والذي سينفذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وكذلك يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٧) في ٩ آذار ١٩٩٧".